الأمم المتحدة

E/CN.17/2007/3

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
20 December 2006
Arabic
Original:

لجنة التنمية المستدامة

الدورة الخامسة عشرة

٣٠ نيسان/أبريل - ١١ أيار/مايو ٢٠٠٧

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

المجموعة المواضيعية لدورة التنفيذ

٢٠٠٦-٢٠٠٧ (دورة السياسات)

الخيارات المتاحة على صعيد السياسات والإجراءات الممكن اتخاذها للإسراع بالتنفيذ: التنمية الصناعية

تقرير الأمين العام

موجز

نادرا ما تحققت التنمية الصناعية بفضل قوى السوق الحرة لوحدها. فالسياسات الحكومية والاستثمارات تلعب دورا داعما هاما. وأفضل ما يمكن أن تستند إليه خيارات السياسة العامة هو تشخيصات القيود الأساسية على المستوى القطري، كما أن بإمكان الحكومات سياسيا أن تشجع التنمية الصناعية وتنوعها وتحسنها، حتى وإن كانت مقيدة إلى حد ما حسب المعايير التاريخية.

* E/CN.17/2007/1.

150107 150107 06-67504 (A)

ويمكن أن تساعد التجارة على الدفع قدما بالتنمية الصناعية، من خلال الوصول إلى التكنولوجيات المستوردة والمدخلات الوسيطة ومن خلال وفورات الحجم والتعلم المتأتية من الوصول إلى الأسواق العالمية والإقليمية. وبالتالي، فإن انفتاح النظام التجاري الدولي أمام الصادرات الصناعية للبلدان النامية شرط هام يمكنها من ذلك.

ويمكن أن يدعم الاستثمار العام في الهياكل الأساسية، والبحث والتطوير، والتعليم التنمية الصناعية، سيما وأن الصناعات أصبحت تعتمد أكثر على كثافة المعرفة. ويمكن للدعم العام لتمويل المشاريع أن يشجع أصحاب المشاريع على ركوب مخاطر أكبر في استكشاف أسواق منتجات جديدة. ويمكن أن يكون لتدابير تشجيع استثمارات القطاع الخاص في مجال تدريب القوة العاملة، بما في ذلك من خلال إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص، دور هام في تيسير نقل التكنولوجيا. وفي العديد من الحالات، يمكن التصدي للتحديات المحددة التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – من مثل محدودية الوصول إلى أسواق الائتمان الرسمية، وضعف الدراية والإدارة التقنية، وقلة المعلومات عن الأسواق – من خلال البرامج الحكومية الموجهة ومن خلال مبادرات الرابطات الصناعية.

ولدى الحكومات في العادة تشريعات أساسية لحماية حقوق العمال والحفاظ على البيئة، لكن العديد منها تواجه صعوبات في التنفيذ. ويمكن أن يساعد استيعاب المؤسسات لمبادئ المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات ومساءلتها على تخفيف عبء إنفاذ القوانين عن الحكومات، كما يمكن أن يفعل ذلك مجتمع مدني نشيط. ومع ذلك، ستستفيد الحكومات من المساعدات التقنية لتعزيز قدرات رصد وإنفاذ اللوائح المتعلقة بمكان العمل وبالبيئة. ويمكن أن يساعد استخدام الأدوات الاقتصادية في العديد من الحالات على تحقيق أهداف التنمية الصناعية المستدامة بأكثر الأشكال كفاءة.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٣	٤
ثانيا – تهيئة بيئة مواتية	٤-١١	٥
ثالثا – تعزيز مساهمة القطاع الخاص	١٢-١٣	٧
رابعا – تحسين المهارات والتقنيات	١٤-١٧	٨
خامسا – المشاريع الصغيرة والمتوسطة	١٨-٢٠	٩
سادسا – تعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة	٢١	١١
سابعا – الإنتاج الصناعي الأقل تلويثا للبيئة والأكثر فعالية من حيث استخدام الموارد	٢٢-٢٤	١١
ثامنا – مسؤولية الشركات ومساءلتها بيئيا واجتماعيا	٢٥-٢٦	١٣
تاسعا – الخيارات على صعيد السياسات والإجراءات الممكنة على الصعيد الدولي	٢٧	١٤

أولا – مقدمة

١ – قامت لجنة التنمية المستدامة، في دورتها الرابعة عشرة، دورة استعراض دورة التنفيذ الثانية ٢٠٠٦-٢٠٠٧، بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والقرارات المتخذة في الدورة السادسة للجنة وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)، وركزت في الوقت نفسه على تحديد القيود والعقبات المواجهة في عملية التنفيذ فيما يتعلق بالمجموعة المواضيعية الحالية. وتشمل هذه المجموعة قضايا تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، والتنمية الصناعية، وتلوث الهواء/الغلاف الجوي، وتغير المناخ. ويتضمن تقرير[(١)] دورة الاستعراض موجزا للرئيس يبرز القيود والعقبات والنُّهج الممكنة وأفضل الممارسات من أجل تنفيذ هذه الاتفاقات الحكومية الدولية، وكذا سبيل التقدم إلى الأمام الذي حدده الوزراء الذين حضروا الجزء الرفيع المستوى.

٢ – وهذا التقرير هو مساهمة في مناقشات اللجنة بشأن خيارات السياسة العامة والإجراءات الممكنة للتصدي للقيود والعقبات التي تواجهها عملية التنفيذ التي جرى تحديدها في تقرير دورة الاستعراض فيما يتعلق بالتنمية الصناعية. وقد جرى إعداد تقارير مماثلة بشأن قضايا أخرى من هذه المجموعة المواضيعية وينبغي، في ضوء الروابط بين المواضيع، قراءة التقارير بالاقتران مع بعضها البعض. وستتخذ الدورة الخامسة عشرة للجنة التنمية المستدامة قرارات مبدئية بشأن التدابير والخيارات العملية للإسراع بتنفيذ مجموعة القضايا المواضيعية المحددة، أخذا في الاعتبار مناقشات الاجتماع التحضيري الحكومي الدولي وتقارير الأمين العام وغيرها من المدخلات ذات الصلة.

٣ – وينهل هذا التقرير من عدد من المصادر، منها التقارير الوطنية ودراسات الحالات الفردية المقدمة من الدول الأعضاء، ونتائج اجتماعات التنفيذ الإقليمية، ومساهمات المجموعات الرئيسية وأمانات مختلف من اتفاقيات الأمم المتحدة. وبما أن ثمة روابط وثيقة بين القضايا الأربع لهذه المجموعة المواضيعية، يجري النظر في مدى أهمية هذه الروابط بين خيارات السياسة العامة في تقرير منفصل. وبالرغم من أنه يجري النظر في القضايا الشاملة التي حددت في الدورة الحادية العشرة في جميع أجزاء التقرير، فإن العديد منها يعالج في تقرير منفصل.

(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٦، الملحق رقم ٩ (E/2006/29).

ثانيا – تهيئة بيئة مواتية

٤ – يمكن لمجموعة من السياسات والتدابير العملية على الصعيدين الوطني والدولي أن تدفع قدما بالتنمية الصناعية، وهو أمر حاسم في تشجيع النمو الاقتصادي وتوفير سبل عيش مستدامة. ومن أهم السياسات الدولية تلك التي تكفل وصول صادرات البلدان النامية إلى الأسواق دون عوائق.

٥ – ومن شأن معالجة شواغل البلدان النامية في ما يتعلق بالوصول إلى الأسواق، ومنها تدرج التعريفات الجمركية التصاعدي، وارتفاع التعريفات الصناعية في بعض البلدان، وزيادة بروز الحواجز غير الجمركية على صادرات البلدان منخفضة الدخل من شأنها، أن تساعد على تشجيع التنمية الصناعية. ويصبح وصول الصادرات الصناعية وغير الصناعية من أقل البلدان نموا (أي المعاملة الخاصة) إلى التجارة الحرة دون قيود أكثر بروزا مع زيادة تخفيض التعريفات الجمركية للدولة الأكثر رعاية. ويمكن أن تدعم الجهود الرامية إلى تخفيض التعريفات الجمركية والحواجز غير الجمركية في الأسواق الرئيسية مصدري السلع والخدمات غير الضارة بالبيئة، بدءا بمعدات الطاقة المتجددة وأنواع الوقود الحيوي وصولا إلى الأغذية العضوية.

٦ – ويمكن لتعزيز مبادرات تقديم المعونة من أجل التجارة أن يساعد البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، على بناء قدرات جانب العرض والهياكل الأساسية المتصلة بالتجارة اللازمة لتنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية والاستفادة منها. ويتعلق أحد الإجراءات الدولية الممكنة بتقديم الدعم المالي والتقني للمؤسسات التقنية التي يمكنها تيسير الامتثال لمعايير الإنتاج الدولية. ويمكن أن تشمل هذه المؤسسات المعاهد والمختبرات والهيئات التي يمكنها ضمان قدرة المنتجات، ولا سيما منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، استيفاء معايير جودة المنتجات، بما فيها المعايير الصحية ومعايير الصحة النباتية، وكذا غيرها من المتطلبات اللازمة للتصدير إلى الأسواق التي تحكمها توجيهات بيئية أو التي يعطي فيها المستهلكون أفضلية كبرى لـ ''المنتجات المستدامة''.

٧ – وعلى الصعيد الوطني، ستفيد التنمية الصناعية من وضع إطار يعالج أربع مهام رئيسية للسياسة العامة: (أ) تنويع الإنتاج والصادرات، وتمكين الشركات تحمّل تكاليف الدخول، ومعالجة مشاكل التنسيق التي تواجهها القطاعات الجديدة النامية؛ (ب) وتحسين التكنولوجيات، والترتيبات التنظيمية، والتصميم، والتسويق، واللوجيستيات، وإتاحة الدخول إلى قطاعات أكثر تطورا؛ (ج) ومضاعفة الروابط المحلية، ولا سيما الحاسمة منها لقطاعات التصدير وللاستثمار الأجنبي المباشر؛ (د) وتشجيع المؤسسات الصغيرة القائمة عموما على

كثافة العمالة. وحققت بعض البلدان (بلدان شرق آسيا المصنعة حديثا، بما فيها الصين) بعض النجاح في تطبيق سياسات صناعية نشيطة. كما أن الاستثمارات الاستراتيجية في رأس المال البشري هامة أيضا في تشجيع تنمية صناعية تتقاسم فيها الفوائد الاقتصادية والاجتماعية على نحو واسع. ويمكن أن يساعد وضع إطار تنظيمي وتحفيزي ملائم على توجيه التنمية الصناعية في مسار سليم بيئيا.

٨ - ويمكن اتخاذ مجموعة تدابير على صعيد السياسة العامة الوطنية لتشجع التنمية الصناعية من خلال دعم إدخال تحسينات على الجودة والإنتاجية وتيسير الوصول إلى سلاسل وشبكات الإمداد العالمية. ويمكن فهم الابتكار على نحو أفضل بمعنى واسع بأن نطاقه يتجاوز تطوير تكنولوجيات جديدة ليشمل تكييف التكنولوجيا واكتشاف وتنمية أسواق جديدة، والابتكار التنظيمي، وإدخال تحسينات في اللوجيستيات، وغيرها من التدابير التي تخفض تكاليف المعاملات. وبالتالي، فإن القدرة على الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة كثيرا ما تتوقف على إدخال طرق مبتكرة في التوزيع والتنظيم بصورة متزامنة. فإطار السياسة العامة الذي يجمع بين الوصول إلى تدفقات التكنولوجيا الدولية وتعزيز قدرات الابتكار المحلية في جميع هذه الأبعاد يمكن أن يكون مواتيا للتنمية الصناعية.

٩ - وبما أن ما هو نشاط تجاري جديد في بلد معين قد لا يكون جديدا على الصعيد العالمي ويستخدم في الكثير من الأحيان التكنولوجيات الموجودة، فإن التدابير الرامية إلى تيسير الوصول إلى التكنولوجيات الأجنبية بشروط مواتية وإلى تعزيز قدرات الشركات المحلية على استيعابها تبقى هامة. وفي مسعى لزيادة الآثار التكنولوجية الإيجابية العرضية للاستثمار الأجنبي المباشر؛ يمكن أن تضطلع السياسات الاستباقية الرامية إلى تشجيع نقل التكنولوجيا بدور هام. ففي الصين مثلا، أتاحت الشروط المفروضة من الحكومة على المشاريع المشتركة فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا الفرصة للشركات المحلية للتعلم من الشركات الأجنبية الأكثر تقدما من الناحية التكنولوجية.

١٠ - ويمكن أن تساهم السياسة الحكومية في التنويع الصناعي من خلال الحد من المخاطر المتعلقة باستكشاف أسواق جديدة. فالمعاملة الضريبية التفضيلية لنفقات القطاع الخاص على البحث والتطوير هي أحد خيارات السياسة العامة. كما أن الدعم الحكومي لأنشطة البحث والتطوير من أجل تكنولوجيات الإنتاج والمعالجة الجديدة الواعدة خيار آخر، إذ يهيئ بيئة مواتية لتسويق المنتجات، من قبيل توافر تمويل رؤوس أموال المشاريع والحماية الملائمة للملكية الفكرية. وقد كان للدعم العام لتمويل رؤوس أموال المشاريع أثر رئيسي في دعم تطوير مجموعات المنتجات غير التقليدية في شيلي، على سبيل المثال. ولعل أحد الخيارات هو

أن تعمل المؤسسات المالية الدولية، استنادا إلى تجارب شيلي وجمهورية كوريا وغيرها، مع الحكومات والقطاع الخاص في البلدان النامية المعنية من أجل وضع برامج عامة أو مشتركة بين القطاعين العام والخاص لتمويل رؤوس أموال المشاريع من أجل تشجيع المشاريع الحرة على المجازفة أكثر من أجل اكتشاف أسواق جديدة.

١١ - وتشير التجربة إلى أن السياسات التي تشجع تنويع المنتجات، ولا سيما من خلال النمو القوي للصادرات غير التقليدية، يمكن أن تكون فعالة على نحو خاص في دعم النمو الاقتصادي ورفع مستويات المعيشة. ويمكن أن تكون تدابير محددة تتخذ لتشجيع التصدير فعالة في تشجيع التنويع في اتجاه الصادرات غير التقليدية ذات المحتوى الابتكاري الهام. ويمكن أن تشمل هذه مجموعة من التدابير منها الوصول المعفي من التعريفة الجمركية إلى المدخلات المستوردة، والامتيازات الضريبية، والإعانات الائتمانية، وتوفير أراضي مزودة بالمرافق والهياكل الأساسية، ووضع المعايير، ومؤسسات الاختبار ومنح الشهادات، وتشجيع سوق الصادرات برعاية الحكومة. وبما أن إنتاج مواد متقدمة يتوقف إلى درجة كبيرة على الرأسمال البشري المتوفر، فإن الاستثمارات في التعليم، ولا سيما التعليم العلمي والتقني والإداري، يمكن أن تكون حاسمة في الجهود الرامية إلى دخول مثل هذه المنتجات إلى الأسواق.

ثالثا - تعزيز مساهمة القطاع الخاص

١٢ - كثيرا ما يعوز أصحاب المشاريع في البلدان النامية التمويل من أجل اقتحام ميادين جديدة للأعمال التجارية. وتشمل بعض خيارات السياسة العامة التي تعالج هذه المسألة توفير ضمانات قروض جزئية لتشجيع المؤسسات المالية الخاصة على تأمين المشاريع الصناعية المنطوية على مخاطرة، ومعاملة قانونية وضريبية تفضيلية لصناديق رؤوس أموال الاستثمارات. وقد طبقت العديد من البلدان النامية معاملة ضريبية تفضيلية للاستثمارات المبكرة في القطاعات الجديدة ذات الأولوية. لكن يمكن أن تترتب على المحفزات المالية ذات الأهداف غير الدقيقة أو مفرطة السخاء نتائج عكسية، بحرمان الحكومة من إيرادات هي في حاجة ماسة إليها لتمويل الاستثمار في الهياكل الأساسية الاقتصادية والتعليم والصحة، على سبيل المثال. وفي البلدان الكبرى على وجه الخصوص، يمكن أن تكون التدابير الرامية إلى تشجيع انتقال رؤوس الأموال على الصعيد الأقاليمي هامة في تحقيق تنمية صناعية أكثر توازنا من الناحية الجغرافية. فالمزايا القوية المتأتية من التركز الجغرافي لصناعة غالبا ما تكون متاحة، وهو ما يمكن أن يبرر تشجيع زيادة نقل اليد العاملة جغرافيا لتمكين العمال من الانتقال إلى حيث يتوفر العمل.

١٣ - ويمكن أن يكون الحوار بين القطاعين العام والخاص فعالا في إطلاع الحكومات على المشاكل الأساسية التي تواجهها الصناعة ومناقشة خيارات السياسة العامة والتدابير العملية لمعالجتها. ومن شأن مثل هذا الحوار أن يفيد من الشفافية والشمولية، وذلك للتقليل إلى الحد الأدنى من تأثير الصناعة المنظمة الذي لا داعي له على العملية التنظيمية للمعاملات السرية. ويمكن أن يوفر وضع إطار مرجعية معلومات مقارنة للمقاولات والصناعات فيما يتعلق بأدائها النسبي من خلال مقاييس متنوعة. وقد استخدم بنجاح، على سبيل المثال، في اتفاق تم التفاوض بشأنه بين الحكومة والصناعات في هولندا، التزمت فيه الشركات التي تستعمل الطاقة بكثافة بأن تضاهي أفضل أداء عالمي في مجال الطاقة. ويمكن إقامة حوارات منظمة بين القطاعين العام والخاص من أجل تحسين مناخ الاستثمار بغية تعبئة النشاط التجاري المحلي لاستهداف العقبات التشريعية والإدارية، وإيجاد الحلول، والضغط من أجل الإصلاحات، مثل مبادرة الجرافة في البوسنة والهرسك.

رابعا - تحسين المهارات والتقنيات

١٤ - يمكن أن تشجع الاستثمارات في التعليم وتنمية المهارات الانتقال إلى اقتصادات أكثر ابتكارا واعتمادا على المعرفة. وتشكل ماليزيا وسنغافورة كلتاهما نموذجين هامين يوضحان سبل دعم تحسين المهارات من خلال مجموعة من التدابير، منها فرض ضريبة على المرتبات لتمويل تنمية المهارات، ومؤسسات مشتركة بين القطاعين العام والخاص للتدريب على صناعات ومهارات محددة. وقد تنظر البلدان النامية المتخصصة في الصناعات التي تتطلب كثافة في اليد العاملة في برامج لتحسين المهارات لدعم التنويع من أجل إنتاج مواد أكثر تطورا ذات محتوى تكنولوجي أعلى، ومن ثم الحد من الاعتماد على مزايا كلفة اليد العاملة لوحدها والخطر الناتج عنها المتمثل في انتقال الإنتاج إلى بلدان كلفة اليد العاملة فيها أقل. ويمكن للبرامج التحفيزية لتشجيع استثمار الشركات بشكل أكبر في التدريب من أجل تعزيز مهارات القوى العاملة لديها أن تيسر استيعاب التكنولوجيا. وبالتالي، فإن من المرجح أن تكون السياسات والبرامج الرامية إلى نقل التكنولوجيا أكثر فعالية إذا تضمنت عنصرا للتدريب على المهارات يتسم بأهمية كبيرة.

١٥ - وغالبا ما تكون القطاعات الأكثر دينامية وكثافة لاستخدام المهارات في الاقتصاد هي التي تستخدم عددا قليلا نسبيا من الفقراء. فعلى سبيل المثال، تستخدم الصناعات التي تسند البرمجة الحاسوبية وعمليات الأعمال التجارية إلى جهات خارجية في الهند والفلبين في غالب الأحيان خريجي الجامعات. ومن ثم، من الهام من أجل الحد من الفقر تعزيز الروابط، حيثما أمكن، بين مثل هذه الصناعات الحيوية وغيرها من القطاعات التي تستخدم نسبا أعلى

من العمال الأقل تعليما. ويمكن أن تتخذ هذه الروابط عدة أشكال. وعلى سبيل المثال، تولد بعض الأنشطة الزراعية الحيوية الطلب على الخدمات التي تتطلب كثافة في اليد العاملة، من قبيل التغليف الذي يمكن أن يفوق أجر العامل فيه أجر العامل في المزرعة. ففي شيلي، تعد المشاركة المباشرة لصغار الملاكين في قطاع تصدير الفواكه الطازجة صغيرة نسبيا. ومع ذلك، فقد ساهم القطاع الصناعي الزراعي في الحد من الفقر، نظرا للكثافة العالية لليد العاملة التي يتطلبها قطاع تحويل المنتجات الزراعية وزيادة العمالة والأجور في المزارع الكبرى، وكلاهما يستخدم عمالا غير مهرة. وفيما يتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية، يمكن لمثل هذه الأنشطة أن تشمل دمج الزراعة والصناعة مع السياحة من خلال السياحة الزراعية أو الصناعات الصغرى الموجهة لسوق السياحة.

١٦ - ويمكن أيضا أن يؤدي تطبيق تكنولوجيا المعلومات في قطاعي الصناعات التحولية والخدمات إلى زيادة حصة كل عامل من الإنتاج وكذا العمالة الإجمالية على السواء. وبالرغم من أن بعض الوظائف المنشأة قد تكون للعمال ذوي المهارات، كما هو الشأن في الزراعة، يمكن أن تكون هناك أوجه تكامل بين تشغيل ذوي المهارات ومن لا مهارات لهم. وإذا تهيأت بيئة سياسية ملائمة، فإنها يمكن أن تكفل استفادة الشركات المحلية من التخفيضات المتواصلة في تكاليف تجهيز تكنولوجيا المعلومات، وتساعد على تعزيز القدرة التنافسية.

١٧ - وهناك خيارات أخرى في مجال السياسة العامة للمساعدة على كفالة تقاسم للفوائد المتأتية من التنمية الصناعية على نطاق واسع. وتشمل هذه الخيارات المعونات المقدمة للتدريب والاستثمارات العامة فيه أو الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل توفير تعليم تقني يرمي إلى تعزيز المهارات في مجموعة من الحرف التي يمكن أن تشكل مداخل لسوق العمل الرسمي لذوي التعليم المحدود. وتشمل بعض الأمثلة حِرَف البناء، والصناعات الزراعية، وصيانة معدات تكنولوجيا المعلومات وبرامجها الحاسوبية، وإصلاح معدات النقل.

خامسا - المشاريع الصغيرة والمتوسطة

١٨ - يمكن للمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة أن تستفيد من الدعم المؤسسي والدعم في مجال السياسات لمساعدتها على النفاذ إلى سلاسل العرض على الصعيدين المحلي والدولي. وقد تتصل الخيارات في مجال السياسات بما يلي: تصميم وإنشاء نظم قانونية وتنظيمية داعمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ وتيسير حصول هذه المشاريع على الائتمانات من المصارف للاستثمار في القدرة الإنتاجية ورأس المال العامل؛ وبناء القدرات الإدارية؛ وتزويد تلك

المشاريع بالمعلومات عن السوق والخدمات الترويجية بشكل جماعي بطرق منها المعارض التجارية والبعثات التجارية الدولية. فقد قامت المكسيك على سبيل المثال، في إطار برنامجها للإدماج الصناعي، بإنشاء مركزين لمساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على تحديد فرص النفاذ إلى سلسلة العرض، والارتقاء بقدراتها، وتعيين أنواع الدعم التقني والتدريب والقروض وتوجيهها. وبينما تقدم الحكومات دعما قيّما، فإن للرابطات الصناعية أيضا دورا هاما لا سيما وأنها الأكثر دراية بالاحتياجات الخاصة لأعضائها. ويمكن أيضا أخذ برامج الإرشاد التي تستهدف النساء المشتغلات بالأعمال الحرة في الاعتبار حيث أنهن يملكن ويدرن نسبة لا بأس بها من المشاريع الصغيرة، لا سيما في القطاع غير الرسمي.

١٩ - ويمكن للدعم الدولي المقدم لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية أن يساعدها على المنافسة بنجاح في الأسواق الوطنية والدولية. ومن الجهود المبذولة في هذا الصدد الدعم المقدم من المؤسسة المالية الدولية والوكالة الكندية للتنمية الدولية إلى مركز لتيسير التجارة تابع لرابطة النساء العاملات لحسابهن الخاص بالهند. وتقدم هذه الرابطة المساعدة لأكثر من ٠٠٠ ١٥ امرأة من الحرفيات وذلك في إطار عملية تجارية تسعى إلى تعزيز النفاذ إلى الأسواق الوطنية والعالمية. ويمكن كذلك مواصلة تعزيز المراكز الوطنية للإنتاج الأقل تلويثا للبيئة المنشأة في عدد من البلدان النامية بدعم من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية و/أو برنامج الأمم المتحدة للبيئة وذلك حتى تكون أكثر قدرة على تقديم الدعم التقني والإداري والتسويقي إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي يسعى القائمون عليها إلى إدخال أساليب الإنتاج المستدام وتصنيع المنتجات ذات القدرة على المنافسة في الأسواق الدولية.

٢٠ - ولعله من الممكن أن يصبح تمويل التجارة عن طريق العملاء أو الموردين وسيلة هامة لتقديم الدعم المالي للصناعات وفي البلدان التي يصعب فيها الحصول على الائتمان، لا سيما على المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث يمكن عندئذ اعتبار البضائع المنتجة ضمانات للمُقرضين. وقد تعتبر هذه التسهيلات الائتمانية القصيرة الأجل هشة لا سيما فيما بعد الأزمات المالية، إلا أن الحكومات تخص في بعض الحالات تمويل التجارة بمعاملة تفضيلية في اتفاقات إعادة جدولة الديون. وبوسع الحكومات أن تعزز تمويل التجارة بطرق منها على سبيل المثال إعطاء الحجية القانونية للوثائق الإلكترونية لتيسير إصدار خطابات الاعتماد، وتخصيص الحسابات قيد التحصيل لتسهيل ضمان الاقتراض. وتقدم المصارف الوطنية للتنمية في البرازيل وكولومبيا والمكسيك هذا النوع من الخدمات تيسيرا لتمويل الصادرات. ويمكن على غرار ذلك أن تقدم مبادرات المعونة مقابل التجارة المساعدة إلى البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا، من أجل بناء قدرتها على توفير العرض وزيادة توسيع نطاق تجارتها.

سادسا – تعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة

٢١ – يستلزم التوصل إلى أنماط مستدامة للاستهلاك والإنتاج إعادة النظر بشكل جذري في الأساليب التي تتبعها المجتمعات في إنتاج المنتجات واستعمالها والتخلص منها. ويجري في إطار عملية مراكش، من خلال عمل يقوم به عدد من فرق العمل المنشأة حديثا، النظر في عدد كبير من الإجراءات الممكنة التي يستفيد بعضها من العلاقات في سلسلة العرض على نحو فعال لتقديم الدعم إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مرحلة انتقالها إلى نظم إنتاجية أكثر استدامة، ويساعد بعضها الآخر المستهلك على اعتماد خيارات أكثر استدامة عن طريق نشر المعلومات، ووضع العلامات الإيكولوجية على المنتجات وتعزيز دور التسويق. وقد شرعت بعض البلدان والمناطق في تنفيذ مبادرات كبرى تتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، لا سيما الاتحاد الأوروبي عن طريق توجيهاته البيئية المتعددة. وتترتب على بعض هذه التوجيهات أعباءٌ تقع على عاتق شركاء الاتحاد الأوروبي التجاريين، وبإمكان البلدان النامية الاستفادة من فرص الحصول على المعلومات وفي بعض الحالات الحصول على المساعدة التقنية لتيسير إدخال التعديلات المطلوبة على عمليات الإنتاج أو تصميمات المنتجات. ومن المستصوب أن تراعي هذه المبادرات أية آثار سلبية تمس البلدان النامية، لا سيما البلدان الأقل قدرة على التكيف، ومنتجاتها وأن تُقلل منها إلى أدنى حدّ ممكن.

سابعا – الإنتاج الصناعي الأقل تلويثا للبيئة والأكثر فعالية من حيث استخدام الموارد

٢٢ – اتفقت الحكومات على استخدام وسائل تنظيمية لتشجيع الإنتاج الصناعي الأقل تلويثا للبيئة والأكثر فعالية من حيث استخدام الموارد، منها على سبيل المثال معايير وقواعد امتثال محددة. كما تُستخدم في بعض الحالات اتفاقات تم التفاوض عليها مع الصناعات، تدعمها في الكثير من الأحيان توقعات بصدور لوائح ملزمة. وتُستخدم كذلك أدوات تستند إلى آليات السوق تشمل الضرائب والرسوم المفروضة لزيادة تكلفة نواتج النفايات غير المرغوب فيها، والإنفاذ الصارم لقواعد المسؤولية فيما يتعلق بالتلوث أو المواد الخطرة والإعانات المالية لتحفيز استحداث واعتماد تكنولوجيا أقل تلويثا للبيئة. وباستطاعة الحكومات كذلك أن تعزز العمليات الإنتاجية الأكثر استدامة عن طريق استخدام الاستراتيجيات الإعلامية مثل الإفصاح عن الأداء البيئي للصناعات. وتشمل الأمثلة على تلك الاستراتيجيات سجلات انبعاث التلوث وانتقال الملوثات وهي مستخدمة في أستراليا، وكندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية،

والتقديم الإلزامي لتقارير عن البيئة في الدانمرك، وبرنامج مراقبة التلوث وتقييمه وتصنيفه المطبق في إندونيسيا. وثمة خيارات أخرى منها خطط وضع العلامات الإيكولوجية على السلع وتنظيم مسابقات للإنتاج الأقل تلويثا للبيئة تُمنح فيها جوائز مغرية. وبإمكان الحكومات أيضا أن تروج لاعتماد أساليب محاسبية تقيس صراحة التكلفة البيئية والاجتماعية للإنتاج، وبالتالي تزود المسؤولين عن اتخاذ القرارات الإدارية بمعلومات وافية أكثر.

٢٣ - وقد اعتمدت الحكومة الأسترالية نموذجا واعدا من نماذج التصدي لتدفق النفايات الصناعية، لا سيما إدارة النفايات الخطرة، فوضعت إطارا قانونيا وسياسات تتناول كافة جوانب إدارة النفايات الصناعية، بما فيها إنتاجها وتخزينها ومناولتها ومعالجتها ونقلها واستخلاص المواد ذات القيمة منها وإعادة تدويرها وفرزها وإعادة استخدامها. وبما أن مرافق معالجة النفايات الخطرة باهظة التكاليف، فقد تختار الحكومات تشجيع إنشاء مرافق مشتركة للمعالجة تتقاسمها عدة شركات في منطقة جغرافية معينة وتُغطى تكاليف تشغيلها من الرسوم المفروضة على النفايات. ولتيسير إنشاء هذه المرافق، يمكن الاستعانة بالشراكات بين القطاعين العام والخاص التي قد تقدم قروضا ذات أسعار فائدة منخفضة أو ضمانات للقروض.

٢٤ - وتشكل أيضا المواد الخطرة مصدر القلق في أماكن العمل. والحكومات قادرة تماما على تقديم الدعم من أجل توفير بيئة عمل صحية وآمنة وذلك من خلال إجراءات تشمل وضع شروط لتصميم المعدات، وتوفير رب العمل للمعدات الواقية، وتطبيق النظم ذات الأداء الحسن لرصد المخاطر البيئية والتصدي لحالات الطوارئ، واللجان المنشأة بالمصانع والمعنية بالصحة والسلامة. وتقع على عاتق الشركات مسؤولية إدارة المخاطر الصناعية إدارة سليمة عن طريق توعية العاملين والجمهور بالمخاطر، وإشراك العاملين ومنظماتهم والمجتمعات المحلية المجاورة للمصانع في اتخاذ القرارات بشأن إدارة المخاطر والحد منها. وثمة مثال على ذلك هو صناعة الأحذية في فييت نام حيث قامت شراكة بين غرفة التجارة والصناعة والرابطات التجارية المحلية والمشترين الدوليين نجحت في إشراك ثلثي مصنِّعي الأحذية تقريبا في جهود تُبذل من أجل الارتقاء بمعايير الصحة والسلامة. وقد عاد ذلك على فييت نام بنفع كبير حيث أدت زيادة إنتاجية العمال وانخفاض معدل الغياب عن العمل ومعدل دوران العمالة إلى ازدياد الطلبات الدولية على الإنتاج.

ثامنا – مسؤولية الشركات ومساءلتها بيئيا واجتماعيا

٢٥ – تتسم سلاسل العرض العالمية بأهمية متزايدة داخل القطاع الخاص بوصفها آليات لانتقال قواعد مسؤولية الشركات ومساءلتها بيئيا واجتماعيا. فالعديد من الشركات متعددة الجنسيات، الأعضاء في هيئات مثل اتفاق الأمم المتحدة العالمي ومبادرة الإبلاغ العالمية، تتعاون مع مورديها، بما فيهم الموردون في البلدان النامية، لمواءمة ممارساتهم في مجال الإدارة مع هذه القواعد. وكثيرا ما تنضم كيانات صناعية بارزة تعمل في مجالات تُسلط عليها الأضواء إلى مدونات القواعد هذه إما لأنها تقوم بتصنيع منتجات استهلاكية لمستهلك واع على المستويين الاجتماعي والبيئي أو لأنها تشتغل بصناعات قد تكون لها آثار اجتماعية وبيئية واسعة النطاق مثل صناعة التعدين. ويمكن توسيع نطاق العمل بالممارسات المتعلقة بمسؤولية الشركات ومساءلتها بيئيا واجتماعيا ليمتد إلى داخل القطاعات وفيما بينها. وبقدر ما تنشأ عن هذه الممارسات مكاسب مالية، فإن توسيع نطاق العمل بها يمكن أن يتحقق كنتيجة طبيعية، غير أن السياسات الحكومية يمكن أن تساعد في ذلك عن طريق تشجيع كافة الشركات على اعتماد المعايير الأخلاقية والبيئية والإدارية، وبإنفاذها إياها.

٢٦ – وبالنسبة للبلدان النامية، يعد تشجيع مسؤولية الشركات ومساءلتها البيئية والاجتماعية إجراءا من الإجراءات التي يمكن العمل بها لمساعدة المشاريع المحلية على النفاذ إلى الأسواق الدولية، وتحسين الامتثال للوائح وإنفاذها، ودعم تحقيق الأهداف الاجتماعية والبيئية، وتعزيز تحديث العمليات الإنتاجية والنظم الإدارية. ومن النُهج التي يمكن اتباعها نهج الاتفاقات الثلاثية الأطراف وذلك على غرار الاتفاق المبرم بين الحكومة الكمبودية وصناعة الملبوسات ومنظمة العمل الدولية من أجل تنفيذ برنامج على الصعيد الوطني الهدف منه رصد امتثال المصانع لمعايير العمل الدنيا. وثمة خيار آخر في مجال السياسات يتمثل في تشجيع المستثمرين الأجانب بقوة على الانضمام إلى إحدى مدونات قواعد مسؤولية الشركات ومساءلتها بيئيا واجتماعيا المعترف بها على نطاق واسع، مثل الإعلان الثلاثي للمبادئ المتعلقة بالمؤسسات المتعددة الجنسيات والسياسة الاجتماعية الصادر عن منظمة العمل الدولية. ويمكن توفير الدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لتمكينها من التواؤم مع سياسات مسؤولية الشركات ومساءلتها بيئيا واجتماعيا التي يعتمدها المستهلكون على الصعيد الدولي. وفي هذا الصدد، ثمة خيار في مجال السياسات يتمثل في تقديم إعانة مالية لتلك المشاريع تغطي جزئيا تكاليف الحصول على شهادات مسؤولية الشركات ومساءلتها بيئيا واجتماعيا، ويمكن اتخاذ تدبير عملي يتمثل في تعزيز فرقة عمل مراكش المعنية بالمشاريع المستدامة كآلية لتبادل

الخبرات على الصعيد الدولي فيما يتعلق بأفضل الطرق لتيسير ربط المشاريع الصغيرة والمتوسطة بسلاسل العرض العالمية المستدامة.

تاسعا – الخيارات على صعيد السياسات والإجراءات الممكنة على الصعيد الدولي

٢٧ - **تشمل الخيارات على صعيد السياسات والإجراءات الممكنة التي يمكن النظر فيها على الصعيد الدولي من أجل دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحقيق التنمية الصناعية ما يلي:**

- **العمل على وضع نظام للتجارة متعدد الأطراف يوفر فرصا أكبر للبلدان النامية للتوسع في صادراتها الصناعية وغيرها من الصادرات المجهزة ولتنويع منتجات التصدير وتحسينها؛**
- **بناء القدرات في مجالي التجارة والإنتاج في البلدان النامية، لا سيما في أقل البلدان نموا، لتمكينها من الاستجابة لفرص التصدير الجديدة بعرض فعال؛**
- **تعزيز قدرات الحكومات في البلدان النامية من أجل دعم التحول والتنويع الهيكليين لاقتصاداتها عن طريق مجموعة من السياسات والمؤسسات الغرض منها بناء القدرات في مجالي التكنولوجيا والأعمال الحرة؛**
- **تشجيع المؤسسات المالية الدولية على العمل مع الحكومات والقطاع الخاص في البلدان النامية المهتمة من أجل وضع خطط لتمويل رؤوس الاستثمارية وذلك لدعم استكشاف أسواق جديدة؛**
- **تقديم الدعم للنظم التعليمية والتدريبية في البلدان النامية من أجل بناء قوى عاملة ماهرة قادرة على استيعاب التكنولوجيا الجديدة وتكييفها وتطويرها بشكل فعال؛**
- **توفير الدعم التقني لتطوير المؤسسات التقنية، مثل هيئات المواصفات والمقاييس، والمختبرات وهيئات التصديق، وتعزيزها وذلك لتيسير الامتثال للمواصفات الدولية للمنتجات؛**
- **تعزيز البرامج التي تقدم الدعم التقني والمالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بغرض تيسير نفاذها إلى الأسواق المحلية بطرق منها إدماجها في سلاسل العرض العالمية؛**

- تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية لترشيد وتبسيط إجراءات منح التراخيص والتدابير التنظيمية والضريبية وغيرها في مجال الصناعة، التي تؤثر في مخاطر في مجال الاستثمار الخاص وفي تكاليف مباشرة الأعمال التجارية؛
- التشجيع على توسيع نطاق انضمام المؤسسات المشاريع الصناعية ومشتري المنتجات من الشركات والجهات الحكومية، إلى مدونات قواعد الممارسات الجيدة المتعلقة بمسؤولية الشركات ومساءلتها بيئيا واجتماعيا؛
- دعم عمل فرق العمل المنبثقة عن عملية مراكش والجهود المبذولة لوضع إطار لمدة عشر سنوات لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين، لا سيما العمل المتعلق بإنشاء مشاريع مستدامة.